

عند الاستغناء ويسقط التنوين في اربعة مواضع اعمروا في الاسم المرفوع
 بالالف واللام لان التنوين زياده لفت باجر الاسم والام التعريف وما زياده
 فاستعمل الجمع بين زيادتين والثاني في اول المضافين كقولك علم زيد
 لان المضاف اليه يعمل بالمضاف حتى يصير كاحد جزؤيه ولذلك لم يخز ان
 يفعل بينهما فلما تفرقت المضافات منزله الاسم الواحد وجب لحاق التنوين
 بالمضاف اليه الذي هو الحاخير منهما كما يلحق التنوين اجرا الاسم المفرد
 والموضع الثالث الاسم الذي لا يعرف كقولك جامع واما الم يدخله التنوين
 لشبهه بالانفال والموضع الرابع اذا كان الاسم المفرد علما او كنيه او
 لقبا وكان موصوفاين مضاف الى علم او كنيه او لقب كقولك جازيد
 ومررت بالدين الى محمد وهذا عمر بن نابتشرا وكقولك جا
 ابو عمرو بن زيد ومررت بالي علي بن ابي الحسن وهذا ابو زيد بن نابتشرا
 وكقولك في الفين جابطه بن نابتشرا وعلى هذا قول الشاعر ٢
 قلت بعد الله خير لدانه ذواب من اسماء بن زيد بن قاريد ٣
 حذف التنوين من ذواب وزيد لوصف كل منهما بان المضاف الى العلم
 فاما حذف التنوين من اسماء فلكونه لا يعرف والعلمه في حذف التنوين في هذا
 الموضع ان التنوين ساكن والالف من ابي الف وصل تسقط عند احواح
 العلم فيلقى التنوين الساكن بالباء الساكنه من اني فهذا حذف التنوين

فان وصفت الاسم بان مضاف الى ما فيه الالف واللام كقولك جامع
 بن الامير بنيت التنوين وانكسر لاقبل الساكنين لان الامير ليس بعلم ولا
 كنيه ولا لقب وكذلك ان قلت ظننت زيدا بن عمرو وانبت التنوين
 وكسرت لاقبل الساكنين من حيث انه ليس بصفه للاسم الاول واما صو
 خبر عنه ومعني قولنا اذا اندرجت فايلا ولم تقف لانطق التنوين بالاسم
 المفرد اذا وقفت عليه في جالي الرفع والجر بل تقف عليه بالسكون
 فقولك جازيد ومررت يزيد لان الوقف يساوي الحطام

وقفت على المنصوب منه بالف كقولك ما
تقول عمرو وقد اضاف زيد او خاله

صاد العذاه صيدا
 ان قال قابل لم يبدل في الوقف على المنصوب من فحتمه مع التنوين الف ولم
 يبدل من ممة الرفع واو فاجز كسره الجورايه فالجواب عنه انه لو
 وقف على الجور بالياء لالتبس بالمضاف اليه المتكلم الا ترى انك لو وقفت
 على قولك مررت بعالم فقلت مررت بعلمي لوقف السامع ان الغلام
 ملكك ولو انه وقف على الرفع بالواو فقبل جازيد لم يخ من اصل كلام
 العرب اذ ليس يوجد في كلامهم اسم اخره واو قبلها ممة واما يوجد

والساكن الثاني
 حادس